● الانفتـــاح الاقتصـــادى : حقائق الحاضـــر .. واهـــداف المســـتقبل

كان منطقيا بعد ١٥ مايو ـ الثـــورة التى رفعـــت شعارات الحـــرية وســـيادة القانون ودولة المؤســـسات وهى القواعد الصحيحة للمجتمـــع المصرى المفتوح ـ ان ينعكس كل ذلك على كافة مجـــالات الحياة فى مصر وفى مقدمتها ومن اهمها المجال الاقتصادى.

فلم يكن فى الامكان ان نفتح اقتصاديا على العالم الخارجى بدون ان نفتح قواعد العمـــل الداخلى التى تشـــجع رؤوس الاموال والخبرة والتكنولوجيا المتقـــدمة لتتعـــامل مع مصر بطمأنينـــة . لان المعـــاملات الاقتصادية تحتاج الى توافر جو من الثقة والامان بعيدا عن التلويح بالمصـــادرة والتـــاميم وفرض الحراســـات .

وبالفعـــل حققت ثورة ١٥ مايو كل هذه الظروف المواتية التى مكنت من فتح الابواب امام العالم الخارجى للتعامل مـــع مصر بغير حســـاسيات وبغير تخوف .

كان من الطبيعى وقد ورثت ثورة مايو اوضاعا اقتصادية مثقلة بالمشـــكلات الاقتصـــادية والادارية والتكنولوجية ان تصبح لحل هـــذه المشـــكلات فى اطار من التعاون مع دول العالم الخارجى ترقية وتربية من اجل البحث عن حلـــول هـــذه المشـــكلات وتوفير الامكانيـــات والتوازن الضرورية التى تحتاج اليها عملية التنمية الاقتصادية الاشتراكية.

على ان الانفتاح الاقتصادى فى ضرورة عالمية اكتشف اهميتها بعد حول المعسكر الاشتراكى فروضـــا يتفتح على اوربا والغرب والتعامل الاقتصادى بضرورة التكنولوجيا المتقدمة مالـــيا وبالتالى من رؤوس الاموال العربية . والتحدى اليوم امام الاقتصاديات النامية ـ ومن بينها مصر ـ ان تفعل برغم التطور العلمى.

مطلوب ١٢ مليون جنيه

وتحتاج مصر لحل مشكلاتها الى :

● رؤوس اموال ضخمة تصدر فى جدها الاتى خلال الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ ، بنحو ١٢ الف مليون جنيه .

● التكنولوجيا والخبرة الفنيـــة المتقدمة فى الانتاج والتنظيم والادارة.

ومن هنا كان الانتاج على احتياج المشروعات ضرورة اقتصـــادية من ناحية واجتماعية مع طبيعة العمالة الاقتصادية الجديدة من ناحية اخرى.

ولكن برغم ما اعلن تحقيقه خلال السنوات الثلاثة الماضية من سياسة الانفتاح الاقتصادى بمراحله وتطوراتها المتعددة من المشكلات والصعوبات على تحقيق النتائج التى يهدف اليها المخطط الاقتصادى الجوى .

وبالتحديد فى اسواق المال وقروض الاموال والمخططات الدولية لا تتم من خلال الدولية الحقيقية عند وضعها تتم فى اطار من العلاقات التى تتم عن طريق اسس اقتصادية مدروسة ودراسة دقيقة وبما يحقق المنفعة القصوى لتنمية الاقتصاد .

وهذه حقائق لا يمكن ان تغيب عن بال المسئولين المصريين . كما انها يجب الا تغيب عن اذهان الشعب المصرى كله ابتداء من رجل الشارع ومرورا بالموظف الصغير الطابع حتى منتهى الذى يعبر ويعلن احد الخطـــاب الهامة فى نهاية المطاف المناسب لمراجع سياسة الانفتاح من طريق الطيب بلا معوقات او مشاكل .

المطلوب اليوم ان نعود ونبدأ من خلال التخطيط العلمى السليم ومن خلال التطوير الواعى للنظم والتشريعات والقوانين بوضع الاســـس الصالحة لسياسة الانفتاح الاقتصادى لتحويلها من حلم وردى الى حقيقة واقعة بعمق ادراكا على اعمال مصرى .

استراتيجية واضحة للانفتاح

والبداية لتحقيق ذلك يرى دارسو الاقتصاد فى مصر ومن وضع الاستراتيجية واضحة للانفتاح الاقتصادى فى مصر ضعيف المصلحة القومية فى علاج المشاكل الاقتصادية والادارية المتجه لتصحيح مرحلة التنمية الحالية وماحد من الاضرار الاستغناء عن الاقتصاد الحالية ورفض الضوء التى تلبيها الاقتصاديات العامة والعربية والافريقية .

وقد عقد بالجامعة وخلال الفترة الاخيرة العديد من الندوات والحوارات التى تناقش ابعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى وكان ابرزها مؤتمر الادارة للانفتاح الاقتصادى ، الذى عقد فى الفترة من ٢٤ ابريل الى ٩ مايو الحالى وقد خلص المؤتمر بان يتم وضع استراتيجية الانفتاح الاقتصادى من خلال الاولويات التالية :

اولا : ايجاد الرقابة للمشروعات التى تحقق توازن المشروعات فى الاجل الطويل .

ثانيا : الاهتمام بالمشروعات التى تؤدى لرفع الكفاية الانتاجية البشرية وتحقيق التقدم التكنولوجى وادخال اساليب الادارة العلمية .

ثالثا : الاهتمام بالمشروعات المشتركة التى تقوم بالتعاون بين القطاع العام الخاص ورؤوس الاموال العربية مع الاستعانة بالخبرة التكنولوجية والادارية الحديثة .

وهذه الاستراتيجية يجب ان توضح المجالات الرئيسية للانفتاح الاقتصادى فى مجالات :

● النقل البرى والبحرى والجوى .

● خدمات الاسكان والامن والسياحة .

● خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

● مراكز المعلومات الفنية والخدمات الاقتصادية .

ولكى تنجح سياسة الانفتاح يحقق الامن الاقتصادى والاجتماعى الذى هدفت اليه ثورة التصحيح هناك بعد آخر يجب ان يتم .

مراقبة ومخاطرات لاستقبالهم

وتتجه الدراسات التى تبحث فى مجال دور الخدمات للمشروعات الانفتاح بعدة امور :

اولها : توفير المخاطرة الضريبية لاسباب النشاط الاقتصادى الكثير الذى ينتظر ان تحقق حركة الركاب فى عام ١٩٩٠ الى ٢٢ مليون راكب بمقابل ٥٥٠ مليون راكب فى عام ١٩٨٠ .

● رأس المال « الخائف » يتخلص من خوفه

قبل ١٥ مايو ، وما اعقبه الرئيس السادات من سيادة القانون ومن ضمان الحريات ، ومن بينها حرية رأس المال الخاص فى الاستثمار ، كان اكثر مشروع لرأس المال الخاص ـ المشروع بطبعه ـ لا يزيد عن ٥٠ الف جنيه ، خوفا من المصادرة والتأميم . ولكن الصورة اختلفت الآن . ماهى الصورة الجديدة لحركة واستثمارات القطاع الخاص الصناعى بعد ثورة التصحيح ؟ وماهى آمال المستقبل من واقع بيانات اليوم ؟

يقول المهندس حسن عبد الفتاح نائب رئيس هيئة التصنيع ان ثورة التصحيح والغاء الاجراءات الاشتراكية والقرارات شجعت رأس المال لكى يقيم مشروعاته الخاصة وتبلورت سياسة الحكومة فى تشجيع القطاع الخاص فى صدور بعض القوانين التى اباحت له حرية العمل بدون خوف او اباحت هذه القوانين للمصانع استيراد الخامات غير المتوفرة للمصانع فى حدود ٥٠٠٠ جنيه ، بالاضافة لاباحة الاستيراد للقطاع الخاص دون تعقيدات او تراخيص استيراد .

وسهلت هذه القوانين الى حد كبير للقطاع الخاص شراء الخامات التى يحتاج اليها بالكميات الكافية للعمل المستمر بمقابل الخسائر الاضافية مما عوض ارتفاع تكلفة الخامات المستوردة وشجع القطاع الخاص على تخفيض نسبة ارباحه .

وصدر قانون عام ٧٤ يجيز تحرير بعض الاتفاقات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة فى اطار خطة التنمية او بعض الاعفاءات على ان يعفى من الضريبة على ايراداته رؤوس الاموال المحولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل .

كما يعفى من الضريبة الصادرة على الايراد والارباح التى يوزعها كل مشروع بعد انقضاء ٥ سنوات من تاريخ حصول المشروع على المال المخصص ، واجاز القانون اعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الخاصة وهذا الاعفاء والتى يوافق عليها رئيس الوزراء . ويعفى الاعفاء من الرسوم والضرائب على مدى خمس سنوات تبدأ من اول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط ، كما اجاز القانون لوزير المالية الاعفاء ٨ سنوات اذا كانت هناك اسباب مبررة لذلك .

ومن واقع البيانات التى اعدتها هيئة التصنيع فقد تضاعفت قيمة صادرات القطاع الخاص من ١٦ مليون جنيه عام ٧١ الى ٥٩ مليونا عام ١٩٧٥ ، فى الوقت الذى لم ترد صادرات القطاع العام فى هذه الفترة الا من ١٠١ مليون الى ١٧٦ مليون جنيه ، اى كانت زيادة صادرات القطاع الخاص تساوى ٢٤ مرة فى حين لم تضاعف صادرات القطاع العام الا ٢ مرة فقط .

وبلغت قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص ٢٥٦ مليون جنيه عام ٧١ وارتفعت الى ٥٩٩ مليون جنيه فى العام الماضى .

كما استوعب القطاع الخاص حوالى ٢٢ الف عامل بعد ان كانت حوالى ٦ ملايين جنيه فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ .

ومن الملاحظ على حد قول المهندس حسن عبد الفتاح فقد ارتفع متوسط

من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ خط وانشاء ثلاث مستشفيات تشكل مبلغ الخدمة سنة ٧٥ بالاضافة الى ١٩٦٠ خطا بالوجه البحرى والقبلى بالاضافة الى مدارس التنمية التليفونية مع العالم الخارجى حتى لا يشعر المستثمر كما حدث فى احدى المرات ان رجل اعمال ايطالى اتصل تليفونيا مع مقر شركته فى ايطاليا ثم يعود بالطائرة الى القاهرة اليوم

مطلوب ايضا موانىء جديدة فميناء الاسكندرية يعانى من ظاهرة التكدس وكذلك ميناء بورسعيد . النشاط الاقتصادى يتطلب موانىء جديدة امتدادها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات . وموانىء جديدة على البحر الابيض وموانىء على البحر الاحمر .

كان من المفروض ومنذ التشغيلية الاستغلال فى عام ١٩٧١ ان يتم اقامة مدة مدخل حرة لرافعة فى منطقة قمر وتاتيها بمنطقة العامرية بالشرب من الاسكندرية وتزود هذه المناطق بخدمات الاتصالات والمراقبة حتى تبدأ المشروعات التى توافق عليها الهيئة فى ممارسة نشاطها من خلال هذه المدخل ولكن حتى اليوم ؟

ان مشكلات المنطقة الحرة بمدينة نصر تحتاجها تحتاج العمل فيه . اما منطقة العامرية فمشكلات تتعلق بالمرافق والخدمات .

تعتبر تصورا على الورق .

لم تعلنا مع اسامل الحرة فى كل من بورسعيد والسويس ، ولعودت بورسعيد بقرار الى منطقة حرة باكملها والمطلوب ان يعاد دراسة نتائج هذه التجربة حتى نحقق من خلال القاعدة الدروس للاقتصاد المصرى ولا نتحول الى باب جديد للاثراء غير المشروع من مصر لهيئة المشروعات الاستثمارية .

المشروعات التى تمت لمواقعة عليها ان تتقدم الروتين والبطء فى التنفيذ حتى يمكن ان تضع برنامجا زمنيا محددا لمنتجاته من المناطق الحرة ولو بشكل تدريجى من ان يتم الاعلان عن توقيت زمنى سريع لمبادأة المشاكل بين المنطقة الحرة مازالت رملا مساحة لا يمكن الاقتراب منها .

تعتبر عملية الاخذ ليس عملية سهلة ان يقدر او مجموعة من المصريين ولكن لابد ان توجد الاجهزة الادارية والمصرية التى تستطيع ان تنفذ هذه السياسة وتقدم الخدمات المطلوبة لها بالكفاءة والسرعة لمواجهة الجهاز المصرى فى مصر بمثل الاجهزة من حيث توجيه الخدمة وسرعة وكفاءة

تنفيذ المعاملات لقيمة المواقع الادارية والقيود التشريعية .

الشراء من البورصة المصرية

والآن هى بورصة الاوراق المالية التى تلعب دورا كبيرا فى تشجيع المستثمرين لانها الكان الطبيعى لتداول اسهم الشركات الجديدة والآخر ينطلب تشجيع تداول الاوراق المالية الاجنبية فى مصر وتشكيل المستثمر المصرى والعربى من شراء تلك الاوراق من البورصات المصرية بدلا من ايشترونها من البورصات الاجنبية بالاضافة الى ان البورصة هى المكان الطبيعى لتداول اسهم شركات الانتاج وتتيح الفرصة لمصر لتكون سوقا دوليا للاوراق المالية وتحقق الحصول على قيمة السمعة بالعملة الصعبة

وقد كان من المفروض طبقا لقانون استثمار المال العربى والاجنبى ان تكون الهيئة التى تقوم على ادارة القطاع الاقتصادى بمجموعة من الوحدات الادارية والمالية للقطاعات المالية بالوزارة لتبسيط الاجراءات والسرعة والكفاءة والخبرة والمرونة والتنسيق بين الوزارات المختلفة .

ان ينبغى ان تكون المرحلة تكوين العمل التى تمكنها من جذب التنمية والكفاءات ذات المستوى الذى يتناسب مع تحقيق اهدافها وخاصة وان مثل يتطلب جهازا فنيا لتقييم المشروعات المتوقعة عليها تحسن جدية هذه المشروعات وجدى الفائدة الاقتصادية للاقتصاد المصرى من ورائها وحتى لا يتحول الانتاج التى مجموعة من المشروعات التى تصنع الاسمنت الكلى او الزجاج او يتحول الى مجموعة من المشروعات التجارية ذات العائد السريع لاصحابها .

ثم يؤكد تقرير لمؤتمر ادارة الانفتاح الاقتصادى على ضرورة قيام هيئة الاستثمار بتزويد المستثمرين بالمعلومات والبيانات المطلوبة والاحصائيات اللازمة للدراسات الاقتصادية والمالية الطريقة ان اجهزة الاستثمار فى مصر تعانى نفسها من نقص هذه البيانات والاحصائيات .

مكاتب لتنشيط الاستثمارات

وطبقا لقانون الاستثمار كان من المفروض ان تنشىء الهيئة مكاتب لها فى العالم الخارجى لتنشيط الاستثمارات العربية والاجنبية وتشجيعها للمشروعات المصرية المشتركة بالخطة وجذب استثماراتها لها . ولكن الواقع حتى الآن ان هناك مكتبا واحدا فى نيويورك ومن الامور التى يتمنى مراجعتها ما يعانيه المستثمرون من خلال حساب قيمة الارباح التى يتم تحويلها للخارج وكذلك نظام التحويل بالاضافة الى اسعار حساب النقد الاجنبى المستخدم فى مصر والذى يصعب على اساسية الاسعار الرسمية للعملات الاجنبية التى قل بنحو ٥٠ فى المائة عن الاسعار الحقيقية لهذه العملات .

كما ان هناك مشـــاكل بالنسبة لتصدير وصعوبتها وحدى الاعفاءات الضريبية المقررة لتلك الاستثمارات .

وبالاضافة لذلك كله مطلوب الآن توفير القوى البشرية المدربة والفنية اللازمة لمشروعات الانتاج وبالشكل الذى يؤثر على امتدادات مشروعات القطاع العام والجهاز الادارى للدولة ولا يستنزف الكفاءات الحالية

ويثور سؤال هام فى النهاية

ان الانتاج هو الذى يثير هذه المشاكل ام انها هى النهاية تعبر عن حجم المشكلة الاقتصادية فى مصر ؟ .

الواقع يقول انها تعبر عن واقع الاقتصاد المصرى والمخططات والتوقعات التى حققت حول الانتاج الصناعى بعد الماضية . وان حل هذه المشاكل يكمن فى نفس الوقت حلا لمشاكل الاقتصاد المصرى ويوفر الغذاء المطلوب لمشروعات الخطة المصرية الاقتصادية الاجتماعية.